

مناورات

MEDIA

إغلاق
جهان
صنعت

طهران . العربي الجديد

أغلقت السلطات الإيرانية، الإثنين، صحيفة «جهان صنعت» بسبب نشرها مقابلة، الأحد، مع خبير صحي بعنوان «لا ثقة بأرقام الحكومة» حول تفشي فيروس كورونا في إيران. وكشف مسؤول الصحيفة، محمد رضا سعدي، لوكالة «إرنا» الإيرانية، أن هيئة الرقابة

على الصحافة الورقية أصدرت قراراً بإغلاق «جهان صنعت» خلال اجتماعها، الإثنين، بسبب نشر مقابلة يوم الأحد، قائلًا إنه لم يتسلم بعد القرار كتابيا، لكن الأمانة العامة لهيئة الرقابة على الصحافة أبلغته به شفويا. وتأسست صحيفة «جهان صنعت» الإيرانية عام 2004، وهي تنشط في المجال الاقتصادي. وكانت قد نشرت يوم الأحد مقابلة مع محمد

رضا محبوب فر، قائلة إنه عضو اللجنة الوطنية لمكافحة كورونا، نفى فيها محبوب فر صحة رواية الحكومة الإيرانية بشأن موعد انتقال عدوى كورونا إلى إيران، يوم التاسع عشر من فبراير/ شباط الماضي، عندما أعلنت رسميا عن تسجيل أولى الإصابات بالفيروس، قائلا إن «فيروس كورونا انتشر في إيران قبل الإعلان الرسمي عنه بشهر». وأضاف أن

«الحكومة حينها تسترت على ذلك لأسباب سياسية وأمنية». وبعد حظر صحيفة «جهان صنعت»، قال محمد رضا محبوب فر، موقع «صبح شد» الإيراني، إن الصحيفة «ذكرت بالخطأ أنه عضو باللجنة الوطنية لمكافحة كورونا»، مضيفا أنه «عضو في اللجنة العلمية لتعليم الصحة والرقي بالسلامة في إيران وخبير مستقل في المجال الصحي».

توقيف جيمي لاي.. انتقام صيني متأخر من هونغ كونغ

كان الناشر وقطب الإعلام المعارض ليكيت في هونغ كونغ، جيمي لاي، يتوقع توقيفه بعد تطبيق قانون الأمن القومي الصيني. داهمت الشرطة صفه ومنزله واعتقلته

شيئا قبل أن يتثبت محامونا من المذكرة. وأمر الشرطيون الصحافيين بالنهوض والوقوف في الصف للتحقق من هوياتهم، فيما قام آخرون بتفتيش غرفة التحرير. وأحضر لاي إلى الموقع. وأوضح سايمون على تويتر أن عمليات دهم جرت كذلك في منزل لاي وفي منزل ابنه. ولاي من

اقتحمت الشرطة
«نيكست ميديا» الإعلامية
واوقفت عاملين

بين قلة في هونغ كونغ تملك الجراة على توجيه النقد اللاذع والصريح ليكيت، ويعتبره العديد من سكان هونغ كونغ المؤيدين للحركة المطالبة بالديمقراطية، بمثابة بطل مشاكس جمع ثروته بنفسه. لكن وسائل الإعلام الرسمية الصينية تعتبره «خائنا» وتصفه بأنه أكبر «يد

سوداء» وراء التظاهرات الضخمة المطالبة بالديمقراطية في هونغ كونغ عام 2019، وتتهمه بالتآمر مع دول أجنبية لتقويض الوطن الأم. وتصاعدت الاتهامات بحقه بالتواطؤ مع قوة أجنبية العام الماضي حين التقى وزير الخارجية الأميركية مايك بومبيو ونائب الرئيس مايك بنس.

عصامي

في مقابلة مع لاي في منتصف شهر حزيران/يونيو، أي قبل أسبوعين من فرض قانون الأمن الجديد في المدينة، قال الرجل البالغ 72 عاماً حينها «أنا مستعد لدخول السجن»، موضحاً أنه «إذا حدث ذلك ستتاح لي فرصة قراءة كتب لم أتمكن من قراءتها. الشيء الوحيد الذي بإمكانه فعله هو أن أكون إيجابياً». واعتبر لاي أن القانون الجديد «سيدمر حكم القانون لدينا ويهدم وضعنا المالي الدولي»، معرباً عن خشيته من ملاحقة الصحافيين الذين يعملون لديه. وبدأ على الاتهامات بالتواطؤ، أكد أنه من حق سكان هونغ كونغ اللقاء بسياسيين أجانب. ولاي نموذج للرجل العصامي، فهو وصل إلى هونغ كونغ في سن الثانية عشرة قادماً بصورة غير قانونية مع عائلته في مركب أبحر من كاتون. بدأ العمل في مصنع للنسيج ومع اقترابه من سن الثلاثين تعلم الإنكليزية وأسس شركة نسيج.

ومع قمع انتفاضة تيان أنمين العام 1989، تبدلت رؤيته السياسية وأسس «نيكست ميديا» عام 1990. وقال قبل بضع سنوات إن «نيكست ميديا لن تتغير طالما أنني على قيد الحياة» مضيفاً: «لا أريد أن يقول أبنائي وأحفادي أن والدهم وجدهم كان حقيراً. لا يمكنني أن أعول على ثروتي لأكون سعيداً». وأكدت سلطات الصين وهونغ كونغ أن القانون لن يؤثر على الحريات في المستعمرة البريطانية السابقة ولا يستهدف سوى أقلية من الأشخاص. غير أن الأسابيع التي تلت إقراره كشفت عن تصلب كبير في هونغ كونغ مع تصعيد القمع على الحركة المطالبة بالديمقراطية.

(فرانس برس)



بنك جيمي لاي إمبراطورته بنفسه (التونج والاس/فرانس برس)

أوقفت شرطة هونغ كونغ، أمس، الإثنين، قطب الإعلام جيمي لاي المؤيد للديمقراطية وأحد أشد معارضي بكين. وداهمت مجموعته الصحافية بموجب قانون الأمن القومي الجديد، في مرحلة المستعمرة البريطانية السابقة. وأوضح أحد مساعديه المقربين، مارك سايمون، أن السبعيني الثري اعتقل في منزله قرابة الساعة 7:00 (23:00) بتوقيت غرينيتش الأحد، مشيراً إلى اعتقال أعضاء في مجموعته الإعلامية أيضاً. وأفادت الشرطة في بيان عن توقيف سبعة أشخاص للاشتباه بتواطؤهم مع قوى أجنبية، وهي من الجرائم التي يستهدفها قانون الأمن القومي الذي فرضته بكين في هونغ كونغ في نهاية حزيران/يونيو، إضافة إلى تهمة الاحتيال. واعتبر قانون الأمن القومي رداً من بكين على التظاهرات المطالبة بالديمقراطية التي هزت هونغ كونغ عام 2019، وهو يمنح السلطات المحلية صلاحيات لمكافحة أربعة أنواع من الجرائم هي النزعات الانفصالية والتخريب والإرهاب والتواطؤ مع قوى أجنبية. ويندد المعارضون ومعهم العديد من الدول الغربية بقانون يحد من الحريات ويقوض مبدأ «بلد واحد ونظامان» الذي تمت على أساسه إعادة هونغ كونغ إلى بكين والذي يضمن لها حتى العام 2047 حريات غير سارية في بقية الصين.

«بطل» أو «خائن»

يملك جيمي لاي مجموعة «نيكست ميديا» التي تضم صحيفة «أبل ديلي» ومجلة «نيكست» المطالبتين بالديمقراطية والمعارضتين صراحة لسياسات الصين. وحضر عشرات من رجال الشرطة قبيل الظهر إلى مقر المجموعة الإعلامية في منطقة صناعية من حي لوهاس بارك في جنوب شرق هونغ كونغ. وقام صحافيو «أبل ديلي» ببث مشاهد عملية الدهم مباشرة على «فيسبوك»، فظهر فيها رئيس تحرير الصحيفة لوو واي كووونغ يطلب من رجال الشرطة إبراز تفويضهم. وقال لهم لوو «قولوا لزملائكم ألا يلمسوا

صدمة صحافيي الجزائر: سجن خالد درارني 3 سنوات

الجزائر . عثمان لحياني

عمّت صدمة كبيرة الوسط الصحافي في الجزائر، بعدما أصدرت محكمة جزائرية، الإثنين، حكماً بالسجن لمدة ثلاث سنوات في حق الصحافي خالد درارني، بعد خمسة أشهر من اعتقاله بتهم «التحريض على التجاهر وعرض منشورات من شأنها الإضرار بالوحدة الوطنية وتهديدها».

ونطقت محكمة سيدي امحمد وسط العاصمة الجزائرية بالحكم ثلاث سنوات ضد درارني، بعد جلسة محاكمة افتراضية كانت قد تمت في الثالث من أغسطس/آب الجاري نفى خلالها درارني جميع التهم، مؤكداً أنه كان يمارس عمله الصحافي. وشملت المحاكمة أيضاً الناشطين السياسيين سمير بلعربي وسليمان حميطوش اللذين وجهت لهما نفس التهم، لكنهما استفادا من حكم بسنتين سجنا، بينما أربعة أشهر نافذة كانا قد قضياها في السجن، ما يعني تنفيذ العقوبة وعدم العودة إلى السجن، بخلاف خالد الذي سيرفض الحكم على هيئة الدفاع التوجه نحو الطعن فيه في غضون ثمانية أيام. وفي الساعات من مارس/آذار الماضي، اعتقل الصحافي خالد درارني، الذي كان



الحكم على درارني مختلف رغم شموله بنفس القضية مع ناشطين سياسيين (رياض كرامدي/فرانس برس)

تريون» ومراسل قناة «تي في 5 موند» الفرنسية ومنظمة «مراسلون بلا حدود» في الجزائر. كما أنه الصحافي الذي تمكن من انتزاع الاعتراف الشهير من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في حوار صحافي خلال زيارته إلى الجزائر عام 2017، بجرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر. ويات درارني رمزاً للنضال الحرة الصحافة بعد اعتقاله، وأبدى عضو هيئة

اعتقل درارني بينما كان
يغطي تظاهرة للحراك
في مارس

الدفاع عن درارني، المحامي عبد الغاني بادي رفضه للحكم، واعتبر أنه يتأثر من خارج المؤسسة العدلية وقال إن هذا «دوس على القضاء والصحافة والمواطن في آن واحد وبالإقدام ويتأثر من هوى السلطة، لا يجب أن ينقي مكتوفي الأيدي، فقد بلغ السيل الزبى». وعم الاستياء الأسرة الصحافية بعد صدور هذا الحكم القاسي. وكتب الصحافي محمد ايوانوغان على

صفحته على فيسبوك أن «الحكم ثلاث سنوات للصحافي خالد درارني سابقة في تاريخ الجزائر المستقلة». وعلق الصحافي محمد سيدمو: «صدمة كبيرة، إنه يوم الحزن والحداد على الصحافة في الجزائر، إداة خالد هي إداة لكل صحافي حر في الجزائر والعالم أجمع». وكتبت الصحافية نسرين جعفر أن «ما يحدث مع الصحافي خالد درارني ظلم بواح، نثني آمال وجود صحافة فعلية في الجزائر، الرسالة واضحة، كل من يفكر في ممارسة الصحافة بمهنية خارج الحدود التي تضعها السلطة سيكون مصيره السجن».

ووصفت منظمة «مراسلون بلا حدود» التي يمثلها درارني في الجزائر، الحكم بأنه «اضطهاد قضائي». وانتقد الأمين العام لمنظمة «مراسلون بلا حدود» كريستوف ديوار الحكم الصادر بحق درارني على «تويتر»، قائلا إنه «اضطهاد قضائي واضح»، مضيفاً أن قرار المحكمة الممثل «للأوامر» إنما «يفطر القلوب والعقول جراء طبيعته التعسفية والعبثية والعنيفة».

وقبل أسبوع، كانت مجموعة من الصحافيين في العالم قد طالبت بالإفراج عن خالد درارني، ووصفت محاكمته بأنها محاكمة للصحافة. وطالبت منظمات مهنية وصحافية محلية ودولية بالإفراج عن درارني، بينها العفو الدولية و«مراسلون بلا حدود» والاتحاد الدولي للصحافيين. ودعت «الجنة حماية الصحافيين» ومقرها بنين بورك (السلطات الجزائرية إلى إطلاق سراح خالد درارني فوراً، خاصة أنه لا يوجد أي دليل على أنه فعل شيئاً آخر غير عمله كصحافي» كما جاء في بيان سابق.

